

اقتصاد

بضمانات عقارية وللصناعيين

«العقاري» يقترح منح قرض تشغيلي يصل إلى ٥٠٠ مليون ل.س

عبد الهادي شباط

كشف مدير في المصرف العقاري لـ«الوطن» عن تعديل جديد حول القرض الإنمائي أو التشغيلي كما يجب المدير تسميته ليصبح السقف المقترح لهذا القرض ٥٠٠ مليون ليرة بدلاً من ١٠٠ مليون ليرة السقف المقترح السابق لهذا القرض، علماً أن سقف القرض المعمول به حالياً هو ١٠ ملايين ليرة. وبين المدير أن هذا المقترح جاء تلبية لرغبة ومطالب العديد من المتعاملين مع المصرف حيث تمت مناقشة السقف الجديد على مستوى مجلس الإدارة ورفع المقترح لمجلس النقد والتسليف، وبين المدير أن لهذا القرض أهمية في تحريك النشاط الاقتصادي في البلد بحال تمت الموافقة عليه بالسقف المقترح، وخاصة خلال المرحلة الحالية، مبيناً أن المستفيد من هذا القرض سيكون أصحاب المنشآت السياحية والصناعية والتجارية وغيرهم من مقدمي الخدمات وأصحاب الدخول الحرة والمهن. وعن التكاليف المطلوبة كون الحديث بات عن قرض يسقف نصف مليار ليرة أوضح المدير أن القرض سيكون بضمانة عقارية إضافة إلى دخل المقترض، حيث سيتم بحث قدرة طالب القرض على التسديد والإطلاع على دراسة

الجدي الاقتصادية الخاصة بمشروعه، والإطلاع على موازنات المنشآت خلال عامين سابقين إضافة إلى دراسة شاملة لملف القرض من لجنة مختصة لدى المصرف، معتبراً أن هذه الدراسة والضمانات تأتي في إطار ضمان حقوق المصرف والتأكد من مدى قدرة المقترض على التصرف بالتصويل والالتزام بأسطاط القرض ضمن المواعيد المحددة.

حيث بين أن القرض يصف ضمن القروض طويلة الأجل لمدة عشر سنوات بغاثة تراوح بين ١٢,٥-١٣٪، وأن المصرف يعمل على تقديم كل التسهيلات لمثل هذه القروض وخاصة أن المصرف عانى خلال السنوات الماضية تراكم الودائع دون التمكن من تشغيلها ومن ثم زيادة المصاريف المطلوبة في المصرف دون أن يقابلها دخول وواردات تشغيل لهذه



الودائع، حيث شكل ملف الودائع غير المغلقة لدى المصرف أحد أثقل الملفات، التي تسببت بخسارة مباشرة لدى المصرف وحالت دون قيام المصرف بشطاته التمويلية. وبالانتقال إلى ملف التسويات لبعض القروض والآلي العقاري، التي توقف عدد منها بفعل عدم التشغيل والربط من الجهات العامة المقدمة لهذه الخدمات.

اتحاد غرف الصناعة وغرفة تجارة دمشق يعارضان تحويل القابون إلى منطقة سكنية

هنا غانم

طلب اتحاد غرف الصناعة السورية وغرفة تجارة دمشق من الحكومة إلغاء كل الإجراءات التنفيذية المنطقتة بتحويل منطقة القابون إلى منطقة سكنية، مؤكداً ضرورة إبقائها منطقة صناعية مصانة الحقوق والواجبات وتقديم كل التسهيلات والحوافز الخدمية والتشغيلية لها لتعافي وتقلع بأسرع ما يمكن بعد أن صبر صناعيوها كل سنوات الحرب وتكبوا خسائر مادية كبيرة خلالها ودفعوا مؤخرًا مبالغ طائلة في إعادة تأهيل منشآتهم وإعادة تأهيلها لسابق عهدها. وأوضح كتاب أرسله اتحاد غرف الصناعة وكتاب آخر مماثل أرسلته غرفة تجارة دمشق (تلقت الوطن نسخاً منهما) أهمية النظر في شكوى صناعيي منطقة القابون الصناعية بدمشق والذين يمثلون نحو ٤٠٠ منشأة صناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية وبيعاً وتجارياً صناعية كمنطقة صناعية منظمة من حيث المحاضر وعقود الملكية ومسجلة في المصالح العقارية «طابو أخضر» منذ عام ١٩٥٠، وبعد تحريرها من قبل بواسل الجيش العربي السوري قام الصناعيون بتلك المنطقة بتزيم منشآتهم وحصلوا على دعم الحكومة كونها منطقة ذات أهمية كبيرة ببعيل ما يقارب ٣ مليارات ليرة سورية لإعادة تأهيل البنى التحتية وتركيب محولات كهربائية للمنطقة وغيرها من الخدمات، إلا أن تحويل منطقة القابون الصناعية اليوم إلى منطقة سكنية سيعود بالأضرار الكبيرة والتكاليف الباهظة التي سيتكبدها الصناعيون جراء نقل أعمالهم عدا ضياع الوقت الإنتاجي وزعزعة الثقة الاستثمارية في العمل الصناعي لدى المستثمرين من الأخوة المقترضين وغيرهم. من الجدير ذكره أن غرفة صناعة دمشق كانت قد أجمعت بصناعيي القابون مؤخراً وطلابت من الحكومة ضرورة الترتيب بإصدار التشريعات اللازمة لترحيلهم إلى المدينة الصناعية بعبرا، ومناقشة البدائل الأخرى التي تساعد في الحفاظ على ملكيتهم وحقوقهم وتتناسب مع رؤية الحكومة لهذه المنطقة في المستقبل.

زيادة ٢٥ مليون ليرة شهرياً
انتهاء الخلاف بين «المالية» و«الصاغة» على رسم «الاستهلاكي»

علي محمود سليمان

كشف رئيس الاتحاد العام للحرفيين ناجي حضوة لـ«الوطن» عن توصل وزارة المالية لاتفاق مع جمعيات الصاغة الثلاث بخصوص تسديد ضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي، بحيث يتم تسديد مبلغ مقطوع شهرياً بقيمة ١٥٠ مليون ليرة سورية يتم تسديده بالتكافل بين الجمعيات الثلاث في دمشق وحب وحماة بزيادة ٢٥ مليون ليرة عن المبلغ السابق، على أن يستمر هذا الاتفاق لمدة عام، أي إن وزارة المالية ستحصل من جمعيات الصاغة الثلاث مبلغ

١,٨ مليار ليرة سورية.

من جانبه أكد وزير المالية أمون حمدان في اتصال هاتفى لـ«الوطن»، أن الاتفاق الحالي كان مطلب الوزارة منذ البداية ولكن الصاغة تلوكتوا في التنفيذ ثم قبلوا به، وهو ما توصل إليه حالياً. بدوره أوضح مدير عام الهيئة العامة للضرائب والرسوم عبد الكريم الحسين في تصريح لـ«الوطن» أن الاتفاق يعتبر ساري المفعول من تاريخ ١٥ الشهر الحالي أي إن الجمعيات الثلاث مطلوب منها تسديد نصف المبلغ مع بداية الشهر القادم، وهو ما يحقق الإيرادات التي تسعى

إليها الهيئة لمصلحة الخزينة العامة، مؤكداً أن الهيئة سحبت المراقبين الماليين من الجمعيات لتعود الضمعة بيد الجمعيات، مشيراً إلى أنه خلال فترة وجود المراقبين لم يتم دفع أي قطعة ذهبية وهو ما يمكن اعتباره فعلاً مقصوداً من الصاغة لتجميد الأسواق، ولكن في النهاية تمت العودة للاتفاق وفق المبلغ الذي طلبت به المالية، وبعد انتهاء مدة الاتفاق طلبت جمعيات الصاغة بتخفيض قيمة المبلغ نظراً لانخفاض أسعار الذهب عما كانت عليه عند الاتفاق في بداية العام، ولكن وزارة المالية طالبت برفع قيمة المبلغ إلى ١٥٠ مليون ليرة سورية وهو ما لم يلق قبول جمعيات الصاغة

وعليه وقع الخلاف، وعادت وزارة المالية لتنفيذ أحكام الرسوم رقم ١١١/ لعام ٢٠١٥ والذي نص على تحصيل نسبة ٥ بالمائة على كل غرام ذهب يتم دفعه أي ما يعادل ٩٠٠ ليرة سورية، وأرسلت المراقبين الماليين إلى مقرات جمعيات الصاغة الثلاث لتنفيذ الرسوم وهو ما تسبب بحالة ركود في الأسواق، نتيجة عزوف ورشات الصاغة وأصحاب المحلات عن التوجه إلى جمعيات الصاغة لدمج مصنوعاتهم. هذا وقد سجل غرام الذهب عيار ٢١ يوم أسس انخفاضاً بمقدار مائة ليرة سورية مسجلاً سعراً بـ ١٥٢٠ ليرة سورية.

عرنوس: سورية بحاجة إلى مشروعات تتصف بالسرعة وخاصة في «المساكن»

صالح حميدي

تستطيع التعاون والشراكة مع الأصدقاء الإيرانيين خاصة وأن سورية بحاجة للتعاون والدعم في موضوع السكن مع الحاجة الكبيرة للوحدات السكنية في ظل الحرب التي دمرت جزءاً كبيراً من ممتلكات المواطنين، إضافة إلى حاجة شركاتنا الإنشائية للآليات الهندسية النوعية والتي تستخدمها في مرحلة إعادة الإعمار. بدوره أبدى معاون وزير الطاقة والتعمير الإيراني الاستعداد والرغبة لبلاده بالمشاركة في البناء والإعمار، وقدم شرحاً عن عدد من الشركات التي ترغب بالتعاون مع الوزارة، وهي متخصصة بالعمران والتخطيط والهندسة المعمارية والسكك الحديدية ومواد البناء.

التراثية والدينية، وأن الوزارة قدمت عروضاً وطروحات مختلف للمشروعات والخطة المستقبلية للتعاون فيها خلال الأشهر القادمة. ولفت إلى أن سورية وهي خارجة من الحرب بحاجة إلى مشروعات تتصف بسرعة التنفيذ للمشروعات وخاصة منها المشروعات الإسكانية والبنى التحتية، وبكلفت تتناسب مع أسعار السوق المحلية، والكلف التي تحددها المؤسسات والشركات المحلية، مبيناً أن الأولوية في تنفيذ هذه المشروعات ستكون للإيرانيين والدول الصديقة الأخرى.

أكد وزير الأشغال العامة والإسكان حسن عرنوس في تصريح لـ«الوطن» أن الحكومة السورية ووزارة الأشغال العامة تشترط خلال لقاءها مع كافة الوفود والشركات من الدول الصديقة والأجنبية فيما يخص المشاركة في البناء وإعادة الإعمار في سورية؛ الالتزام بال جودة والسرعة والسعر في تنفيذ المشروعات السكنية.

تصريح وزير الأشغال العامة جاء على هامش لقائه مع معاون وزير الطاقة والتعمير الإيراني بهرام نظام الملكي والوفد المرافق بهدف تفعيل علاقات التعاون بين الجانبين، موضحاً أن الوزارة بينت للوفد الاحتياج الحقيقي من مشروعات السكن وإمكانية القيام بتنفيذ المشروعات في مختلف المحافظات السورية أو المشاركة بينها وبين الشركات الإنشائية التابعة للوزارة في تنفيذ مشروعات مختلفة وخاصة في مجال الطرق والجسور وترميم الآثار والأبنية

وكان الوزير شرح للوفد الضيف مهام عمل الوزارة والجهات المرتبطة بها وبكونها تعنى بقطاعات البناء والتعمير والسود واستصلاح الأراضي والدراسات الفنية والمائية والطرق والجسور وأعمال الكهرباء والاتصالات كما تعمل الوزارة بقطاع الإسكان والتطوير العقاري والتخطيط الإقليمي إضافة إلى أن الوزارة تشرف على نقابتي المهندسين والمقاولين. وبين عرنوس أن الوزارة ومن خلال هذه المجالات

١٨,٢ مليون ليرة يدفعها السوريون
يوميةً ثمناً للدخان المنتج محلياً

الوطن

وأكد ضرورة اعتبار محصول التبغ من المحاصيل الإستراتيجية وتولي وزارة الزراعة تعويض مزارعي التبغ عن الأضرار في حال حدوثها أو أن يتم تقويض المؤسسة بالاحتفاظ بنسبة الخمسة بالألف من قيمة المحاصيل الزراعية المسلمة لديها التي يتم اقتطاعها وتحويلها إلى صندوق تعويض الكوارث وتعديل اقتطاع نسبة ٢ بالمائة من قيمة مشتريات المؤسسة العامة للتبغ من التبوغ المحلية وتحويلها إلى مؤسسة إكثار البذار المذكورة نظراً لعدم تقديم المؤسسة المذكورة مؤسسة التبغ أي خدمة أو تسهيل يذكر سواء من حيث تقديم الشتول أم البذار أو الأسمدة أو المبيدات وإعادة النظر بأسعار الكيلو واط ساعي للاسترجار الكهربائي للأغراض الصناعية وتخفيض رسم الإنفاق الاستهلاكي على أسعار رسم المصنوعات المحلية ليصبح ١٠ بالمائة بدلاً من ٢٠ بالمائة الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة إيرادات المؤسسة وتحقيق وفر سنوي للأصناف المنتجة كافة التي تقدر بنحو ثلاثة مليارات ليرة سورية على الأقل.

خسارة طاقتها الإنتاجية. وبحسب بيان صحفي للمؤسسة (تلقت «الوطن» نسخة منه) أوضح عبيدو أنه نتيجة لقيام المؤسسة بزيادة أسعار شراء جميع الأصناف المزروعة وبما يتناسب مع تكاليف إنتاجها تم تسديد مبالغ كبيرة قيمة محصول التبغ المشتري خلال موسم ٢٠١٧-٢٠١٨ من المزارعين دون أي تأخير حيث بلغت قيمة المحصول نحو ١٧,٦ مليار ليرة، وقد كانت الأولوية في التسديد للمزارعين على الرغم من التزاماتها المالية الأخرى وذلك تقديراً لجهودهم المبذولة واهتمام إدارة المؤسسة بهم من خلال تأمين كل متطلبات نجاح العملية الزراعية والأدوية والأسمدة والمبيدات والبذور والشتول في أوقاتها المناسبة، إضافة إلى إقامة الندوات الإرشادية لتعريف المزارع على كيفية إقامة المشتال وكيفية استخدام المبيدات للوقاية من الأمراض التي تصيب محاصيل التبغ. ولتطوير العمل في المؤسسة اقترح عبيدو رصد الاعتمادات الكافية في

كشفت التقرير الإنتاجي والتسويقي للمؤسسة العامة للتبغ عن النصف الأول من العام الحالي أنها أنتجت ٢٦٢٨ طناً قيمتها ١٥,٦ مليار ليرة على حين بلغت كمية مبيعاتها ٢٠٦١ طناً قيمتها ١٢,٣ مليار ليرة. وبحسبة بسيطة نجد أن وسطي المبيعات اليومية من الدخات المنتج محلياً عبر مؤسسة التبغ يبلغ نحو ٦٨,٣٣ مليون ليرة سورية. من جانبه، أكد مدير عام المؤسسة محسن عبيدو سعي المؤسسة إلى إنتاج أصناف ذات ريعية اقتصادية عالية لزيادة أرباحها وعوادمها الاقتصادية وذلك على الرغم من الصعوبات المتعلقة تأمين القطع التبديلي والمواد الأولية بسبب الإجراءات القسرية الغربية وحيدة الجانب ضد سورية وإحجام كثير من الشركات عن الاشتراك في المناقصات إضافة إلى الأعطال الكهربائية والميكانيكية وقدم خطوط الإنتاج خروج معال دمشق وحب من الخدمة حالياً ونتيجة الاعتداءات الإرهابية



مؤسسة تاريخ دمشق
مؤسسة خاصة غير حكومية غير ربحية
أعلنت في دمشق بتاريخ ١٨ نيسان ٢٠١٧



جائزة فخري البارودي للمؤرخين الشباب

The Fakhri al-Barudi Award for Young Historians

تعلن مؤسسة تاريخ دمشق عن فتح باب الاشتراك بجائزة فخري البارودي للمؤرخين الشباب لعام ٢٠١٨ وهي مسابقة موجهة للشباب من فئة ٢٠ - ٣٥ عام تهدف إلى تشجيع الشباب على القيام بأبحاث تخص تاريخ مدينة دمشق

لمزيد من المعلومات وللإطلاع على شروط الاشتراك يرجى التوجه إلى موقع مؤسسة تاريخ دمشق على شبكة الانترنت

www.damascus-foundation.org

مع العلم بأن التاريخ النهائي لقبول الأبحاث المشاركة بالمسابقة

١٥ أيلول ٢٠١٨

برعاية



بنك الشام
CHAM BANK



الراعي الإعلامي



الوطن